

المسؤولية الاجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر
Corporate social responsibility as a Driver for Sustainable Development in Algeria

د. حنيش الحاج
جامعة البليدة 2

ملخص:

تعرض هذه الورقة البحثية متطلبات الاستدامة والدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات، حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات هو الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة الشركة، من أجل دمج قضايا التنمية المستدامة داخل المنظمة وفي تفاعلاتها مع الأطراف أصحاب المصلحة، وفيما يتعلق بالجزائر فهناك بعض المحاولات لتبني الايزو 26000؛ حيث قاد هذه الجهود المعهد الوطني للتقييس في المقام الاول، وبالتالي فتغير الظروف الدولية والمشاكل البيئية والاقتصادية كانت ولاتزال محفزا وقوة دافعة نحو الاستدامة.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ التنمية المستدامة؛ ايزو 26000.

Abstract :

This research paper; shows the important role of Corporate Social Responsibility;

The concept of Corporate Social Responsibility (CSR) is to take into account the social and environmental impacts of the company's activities; in order to integrate sustainable development issues; within the organization and in their interactions with their stakeholders, Regarding Algeria; there are some attempts to adopt ISO 26000. Environmental and economic problems are also, a driving force towards sustainability.

Keywords ;

Corporate Social Responsibility; sustainable development; ISO 26000.

المقدمة:

المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي تدعى كذلك بضمير الشركات أو الاداء الاجتماعي للمنظمة، هي انخراط في مسار التنمية المستدامة، وتوجه طوعي نحو اعتماد المعايير الاجتماعية والاخلاقية ضمن منظومتها للتسيير، فهي وفقا لفكر "A.Caroll" تتمثل في اعتماد أربع مستويات متدرجة من أجل التوافق بين المصالح الخاصة للشركة ومتطلبات خدمة الغير من أصحاب المصالح والامثال للقانون، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات من الناحية الميدانية، برهانا قاطعا ودليلا ملموسا على مساهمتها في دعم جهود التنمية المستدامة، خاصة اذا ما تم تركيز ذلك من أصحاب المصالح والمستهلكين انفسهم.

- مشكلة الدراسة:

يعتبر التوجه نحو اعتماد مبادئ ومفاهيم الاقتصاد المستدام، السمة التي تطبع الكثير من الاقتصادات العالمية، ذلك لأن الرفاهية الاقتصادية أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمعايير البيئية السليمة، والجزائر من بين الدول التي تشهد صعوبات اقتصادية كبيرة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، نظرا للتراكبات التاريخية للمشاكل البيئية والهيكلية، وبالتالي فالإشكالية تتمثل في: آلية الانخراط في التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات الجزائرية؟

- حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذا المقال على تطور مفاهيم وأفكار الاستدامة مع التركيز على محاولات تبني المسؤولية الاجتماعية وجهود الانخراط في مسار الايزو 26000 في الجزائر.

أهداف الدراسة: تسليط الضوء على النقاط التالية:

- الدوافع الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتوجه نحو الاستدامة؛

- مفاهيم التنمية المستدامة؛

- مفاهيم المسؤولية الاجتماعية؛

- استعراض الايزو 26000؛

- عرض تجربة بعض المؤسسات الجزائرية في الانخراط في مسار الايزو 26000.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية من زوايا مختلفة ونذكر ما تم الاطلاع عليه ويخدم مشكلة البحث:

الدراسة الأولى:

- مقدم وهيبة، رسالة دكتوراه (تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية) 2014، خلصت الدراسة الى وجوب وضع ميثاق وطني للمسؤولية الاجتماعية.

الدراسة الثانية:

- العايب عبد الرحيم، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف-الجزائر، 2011، خلص الباحث الى ان المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة للشركات لهما نفس المدلول.

الدراسة الثالثة:

- صالح صالحي، مذكرة ماجستير بعنوان (مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تدعيم الميزة التنافسية دراسة حالة- مؤسسة نفضال باتنة)، جامعة بسكرة 2015، الدراسة اقتصر على مؤسسة وحيدة وهي شركة نفضال باتنة حيث لا يمكن تعميم النتائج على المستوى الكلي.

أولا- طبيعة التنمية المستدامة:

تداول الكثير من الأدبيات مفهوم التنمية المستدامة على اعتباره مصطلحا اقتصاديا بحثا، وفي واقع الأمر فإن مصطلح التنمية المستدامة قد تجاوز ذلك الحصر التاريخي، ليصبح مرادفا لكل مناحي النشاط الإنساني الذي يهدف إلى ترقية حياة الانسان وتحقيق الرفاهية الدائمة والمستمرة للأجيال القادمة، فمهما كانت طبيعة العمل الإنساني فهو يدخل في موضوع التنمية المستدامة بمجرد أنه يتبنى أحد أو بعض أهدافها السبعة عشر، والتي تبنتها الأمم المتحدة في خطتها (2016-2030).

1-1- الجذور والتطورات التاريخية للاستدامة:

لقد تحررت النظرة للتنمية على أساس فكرة الإشباع المادي، لتظهر أفكار جديدة ما فتئت تتجذر وتصبح واقعا معاشا، منذ مؤتمر ستوكهولم الذي انعقد في السويد سنة 1972 وربط لأول مرة بين التنمية والبيئة، وصولا الى إصدار تقرير (مصيرنا المشترك) للوزيرة النرويجية (برونتلاند (Bertrand) في سنة 1987، أثناء اجتماع لجنة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والذي اعتبر نقطة تحول في الوعي العالمي بالقضايا البيئية، أين شاع مفهوم

"التنمية المستدامة"، ووصف للمرة الأولى الروابط بين القضايا البيئية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعرف التقرير التنمية المستدامة بـ >> التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يضعف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وقد تضمن التقرير مفاهيم رئيسية:

- مفهوم "الاحتياجات": ولا سيما الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم، والتي من خلالها ينبغي إعطاء أولوية قصوى لها؛

- فكرة القيود المفروضة من قبل الدولة (التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي) على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية . <<

1-1-1- قمة الأرض (Rio) 1992:

هدفت قمة الأرض الثالثة هذه إلى وضع برنامج عمل يسمى جدول أعمال القرن 21 (Agenda 21)، يستند إلى "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية"، ويوضح هذا النص فكرة التنمية المستدامة ويعززها، مشيرين إلى أن "البشر هم محور المشاغل المتعلقة بالتنمية المستدامة" وأن حماية البيئة لا يمكن النظر إليها بمعزل عن المتغيرات الأخرى للتنمية البشرية. وحددت قمة ريو هذه أيضا إطارا سنويا للاجتماعات الدولية، من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

1-1-2- قمة التنمية الاجتماعية كوبنهاغن (الدانمارك)، مارس 1995:

تمشيا مع مؤتمر قمة الأرض في ريو، يعكس الإعلان المتعلق بالتنمية الاجتماعية الذي اعتمد في كوبنهاغن، إرادة المجتمع الدولي في مكافحة ثلاث آفات تتطور في جميع بلدان العالم وهي الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي.

1-1-3- بروتوكول كيوتو باليابان: 1997

في مواجهة إجماع علمي أصبح أمرا لا مفر منه، وقع أعضاء مؤتمر الأمم المتحدة للأطراف على بروتوكول كيوتو، الذي يلزم الدول الصناعية بخفض الانبعاثات الكلية لعدة غازات مسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة 5.2٪ سنويا، باعتبار 1990 السنة المرجعية للمقارنة، وقد دخل حيز التنفيذ في مارس 2005.

1-1-4- قمة الألفية للأمم المتحدة بنيويورك: 2000 (الاهداف الانمائية الثمانية للألفية)

ففي نيويورك، التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بـ 8 أهداف إنمائية للألفية: مكافحة الفقر، الجوع، المرض، الأمية، التدهور البيئي والتمييز ضد المرأة، على أن تنتهي الفترة في سنة 2015.

1-1-5- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا 2002

وبعد عشر سنوات من مؤتمر قمة ريو، يجدد المجتمع الدولي التزاماته ويوقع خطة لتنفيذ التنمية المستدامة، يركز بوجه خاص على مكافحة الفقر، وحماية الموارد الطبيعية، والصحة، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وتعزز القمة أيضا الشراكات مع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع: السلطات المحلية والشركات والجمعيات.

1-1-6- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو بالبرازيل (ريو + 20): 2012

جدد المؤتمر الالتزام بالتنمية المستدامة وأجرى تقييما للنجاحات التي حققتها مؤتمرات القمة السابقة وسرد الثغرات المتبقية، وقد حددت الأمم المتحدة أولويتين لهذا العمل: الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر من جهة والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة من جهة أخرى.

1-1-7- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (باريس) 2015

اعتمدت البلدان أجندة جديدة للتنمية المستدامة، وحددت نحو 17 هدفا كأهداف للتنمية المستدامة، فضلا عن اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ، ويبدأ رسميا نفاذ هذه الأهداف بداية جانفي 2016 إلى غاية 2030.

2-1) دعائم التنمية المستدامة

1-2-1) تكامل وفعالية الأنظمة داخل الدولة:

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية¹:

- ✓ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
 - ✓ نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
 - ✓ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
 - ✓ نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
 - ✓ نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
 - ✓ نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
 - ✓ نظام إداري مرن: يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
 - ✓ نظام ثقافي: يدرّب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة، والتنمية المستدامة.
- ويمكن تقديم تصور لترابط تلك الأنظمة في الشكل التالي:

شكل رقم 01: ترابط الأنظمة لدعم التنمية المستدامة



المصدر: تصور الباحث لترابط الأنظمة

2-2-1) قياس الاستدامة:

المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى كما يمكن متابعة التغيرات والتوجهات «Trends» في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم أنها لا زالت متباطئة ومتردة، كما هي في معظم دول العالم². ويبين الجدول (01) القضايا المعنية بالقياس وهي سبعة تتوزع على كل مجالات التنمية المستدامة، وهي: المياه، الغذاء، الصحة، المأوى والخدمات، الطاقة، التعليم والدخل.

1- اسيا قاسيمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، الملتقى الدولي (السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي)، باجة (تونس)، أبريل 2012.

² باتر محمد علي وردم، مرصد البيئة الأردنية، 2006 مقال على الرابط: <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112> ، 5/10/2017

جدول رقم 01 : مؤشرات قياس الاستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعة	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الأيكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الأيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية	ضمان الاستخدام المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللأعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدايل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، عمان، الأردن، ص 194.

ثانيا: وضع الاستدامة على مستوى المؤسسات في الجزائر:
(1-2) التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات (الايزو 26000):

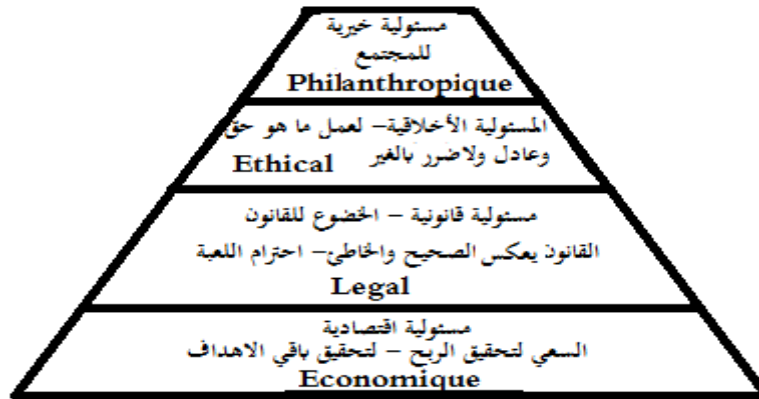
(1-1-2) طبيعة الايزو 26000:

حسب المنظمة الدولية للايزو هناك أكثر من 80 دولة تعتمد الايزو 26000، وتتخذ كمعيار وطني، في حين أن 20 دولة تسعى للتقدم في هذا المنحى³، فالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، والمعروفة أيضا بمسؤولية الشركات تجاه المجتمع تعتبر انخراطا وعملا اختياريا وتطوعا غير ملزم للشركات، فهي في مبدأها تذكيرا بما يقع على عاتق هذه الشركات من مسؤولية اتجاه المجتمع والأطراف ذات العلاقة.

(2-1-2) طبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تشير كثير من الأدبيات أن أول من كتب في المسؤولية الاجتماعية للشركات هو الاقتصادي الأمريكي جون موريس كلارك John Morice Klark، حيث صدر له أول مقال يحمل عنوان "التغيرات الجوهرية في المسؤولية الاقتصادية" في سنة 1916، ثم دراسة Howard Bowen بعنوان "المسؤولية الاجتماعية لرجل الاعمال"⁴. كما يعرفها المكتب الدولي للعمل بأنها "طريقة تنظر فيها المنظمات في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى" ويعتبر هرم (آرشي كارول A.Caroll) للمسؤولية الاجتماعية للشركات بمثابة التأسيس النظري والتفصيل الأكاديمي لهذا المجال:

والشكل التالي يوضح تدرج مستويات المسؤولية الاجتماعية حسب مفهوم Carroll:
الشكل رقم 02: مستويات المسؤولية الاجتماعية



المصدر: ترجمة بتصريف عن هرم A.Caroll (1991)

فمن خلال الهرم نلاحظ أن المستوى الأول والأكثر وضوحا هو المسؤولية الاقتصادية لتكون الشركة مربحة، وثاني هو المسؤولية القانونية عن طريق الامتثال للقوانين التي يحددها المجتمع والثالث الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمرحلة الثانية هو المسؤولية الأخلاقية، وهو أن تفعل ما هو صحيح حتى عندما لا تضطر الشركة إلى القيام بذلك بموجب القانون، والرابع هو المسؤولية الخيرية، و تسمى أيضا مسؤولية التقدير، ويفضل وصفها من قبل الموارد التي ساهمت بها الشركات نحو الأغراض الاجتماعية والتعليمية والترفيهية والثقافية .

³ <http://iso26000.info>, 05/10/2017

⁴ العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص56

2-1-3- أهم التعريفات للمسئولية الاجتماعية⁵:

- تعريف البنك الدولي:

التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد.

-تعريف الغرفة التجارية العالمية:

- جميع المبادرات الحسنة والمساهمات التطوعية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية لاعتبارات أخلاقية واجتماعية واعتماداً على الاقتناع الذاتي من دون وجود إجراءات قانونية ملزمة.

-مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة:

الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

2-2- مبادئ المسؤولية الاجتماعية حسب رؤية المنظمة العالمية للأيزو:

حسب المنظمة فالمسؤولية الاجتماعية تتصف بالعناصر التالية⁶:

- يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تحمل الشركات لكل الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها نشاطاتها على البيئة والمجتمع؛
- تهدف سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق منافع ذات طابع اجتماعي؛
- تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تتمثل أسس وركائز المسؤولية الاجتماعية في: احترام أخلاقيات الأعمال، احترام القوانين واللوائح الحكومية؛
- يتم تنظيم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات من خلال اعتبارها جزء لا يتجزأ من السياسة العامة لهذه الشركات؛

وبالتالي يمكن اعتبار المبادئ السبعة الأساسية للمسؤولية الاجتماعية كما يلي:

- القابلية للمساءلة
- الشفافية
- السلوك الأخلاقي
- احترام الأطراف ذوي المصلحة.
- احترام القواعد والقوانين
- احترام قواعد السلوك الدولي
- احترام حقوق الإنسان

وفي ما يلي شرح مختصر لكل من تلك المبادئ للمسؤولية الاجتماعية للشركات:

2-2-1- القابلية للمساءلة

ويقصد به استعداد المؤسسة للمساءلة وأن تكون مستعدة أيضاً للتعاون والاستجابة لأي استفسارات عن طبيعة نشاطاتها فيما يخص التأثير على البيئة والمجتمع ككل.

5 - سفيان الإرحيم، المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية المجتمعية "ISO 26000" «نحو تقارير مسؤولية مجتمعية أكثر فاعلية»، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي،

⁶ مقدم وهيبه و بكار بشير، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، ص09.

2017/10/03

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/154/7/1/6779>

كما يتطلب من المؤسسة الاعتراف بكل الاعتداءات المحتملة والحاصلة على حقوق الغير والاستعداد لتصحيح أخطائها والكف عن تكرارها مستقبلاً.

2-2-2- الشفافية:

يجب على المؤسسة أن تفصح بصورة واضحة ودقيقة عن كل أنشطتها ذات التأثير المحتمل على البيئة وسلامة المجتمع، كما يجب أن تتوفر المعلومات عن تلك النشاطات بصورة جلية، وأن يكون سهل الحصول عليها وفهماها من أجل أن يقوم المتضررين أو المعنيين بها من تدبر أمورهم وأخذ احتياطاتهم المناسبة.

وينبغي أن تتحلى المؤسسة بالشفافية في ما يلي⁷:

- هدف وطبيعة ومكان ممارسة أنشطتها
- تحديد أي مصلحة متحركة في نشاط المنشأة.
- السلوك الذي تتخذ وتطبق وتراجع من خلاله قراراتها بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات والمسائل والسلطات فيما يتعلق بالوظائف المختلفة داخل المنشأة؛
- المواصفات والمعايير التي تقيم المنشأة على أساسها أدائها المتعلق بالمسؤولية المجتمعية؛
- أدائها بشأن القضايا الهامة ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية
- مصدر مواردها المالية
- التأثيرات المعروفة والمحتملة لقراراتها وأنشطتها على أطرافها المعنية والمجتمع والبيئة؛
- تحديد الأطراف المعنية والمعايير والإجراءات المستخدمة لتحديد واختيارهم وإشراكهم.

2-2-3- السلوك الأخلاقي:

يجب أن تتصرف المنشأة بشكل أخلاقي بشكل دائم، وأن تلتزم بحفظ حقوق الأطراف ذوي المصلحة أو المحتمل تأثرهم بقرارات ونشاطات المؤسسة، بما فيهم الأطراف غير المعنية كالنرات والحيوانات و... ، كما ينبغي على المؤسسة أن تعمل بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي ودعم القيم المثلى والهوية الثقافية للمجتمع عموماً والمجتمع المحلي خصوصاً، ويتطلب العمل على الاعتراف بالأخطاء وتجنب كل اتفاقات أو تسويات لا أخلاقية مهما كانت طبيعتها وأهدافه.

2-2-4- احترام الأطراف ذوي المصلحة:

إلى جانب التصرفات الأخلاقية للمؤسسة يجب عليها أن تقوم أيضاً بـ:

- **تحديد من هم الأطراف ذوي المصلحة:** وذلك من أجل حفظ حقوقهم ومعرفة ما يمكن أن يقدموه للمؤسسة، وما يمكن أن يتحصلون عليه، وهو ما يتيح للمؤسسة تقدير معاملاتها وإدارة أنشطتها دون الإضرار بأي من تلك المصالح الداخلية والخارجية، وعموماً يمكن تحديد نوعين من أصحاب المصلحة:

- **أصحاب المصلحة داخل المؤسسة** وهم غالباً:
 - الإدارة، العمال، الملاك والنقابات
- **أصحاب المصلحة خارج المؤسسة** وهم غالباً:
 - العملاء، الموردون، المجتمع، الحكومة، الدائنون، المساهمون، المنافسون ومنظمات المجتمع المدني (حماية المستهلك).

2-2-5- احترام القواعد والقوانين:

ويعني خضوع المؤسسة للقانون الذي يسنه البلد محل نشاطها، كما يجب على المؤسسة عدم استغلال نفوذها وقوتها للتأثير على الجهات الحكومية لتعديل قوانينها لخدمة مصالحها الخاصة مع علمها بعدم أخلاقية تصرفاتها، إلا أنه يستثنى من ذلك المطالبات المشروعة للمؤسسات بضرورة ترقية القوانين وتكييفها من أجل الصالح العام بكل شفافية وحسن النوايا.

⁷ - المنظمة العالمية للتقييس، ISO : 26000، دليل ارشادي الترجمة الرسمية 2010، ص10

2-2-6- احترام قواعد السلوك الدولي:

ويكون في الحدود والامكانيات القصوى للمؤسسات التي تنشط في مناطق قد تتعارض قوانينها مع اللوائح الدولية للسلوك، وفي كل الأحوال يجب ان تعمل المؤسسات من أجل المثل العليا للسلوكيات المتعارف عليها دولياً.

2-2-7- احترام حقوق الإنسان: ينبغي على المؤسسة أن تركز في تصرفاتها وقراراتها مبدأ حقوق الإنسان، واحترام الموائيق والمعاهدات الدولية ذات العلاقة.

2-3) أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

هناك أربعة مستويات للمسؤولية الاجتماعية، لا تزال محل اعتماد من الباحثين والخبراء في هذا المجال، والجدول 02 يبين العناصر التي ترتبط بأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم 02: أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	• منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين • احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين
	التكنولوجيا	• استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها • استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة
القانوني	قوانين حماية المستهلك	• عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها • حماية الأطفال صحياً وثقافياً • حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة
	حماية البيئة	• منع تلوث المياه والهواء والتربة • التخلص من المنتجات بعد استهلاكها • منع الاستخدام التعسفي للموارد • صيانة الموارد وتنميتها
	السلامة والعدالة	• منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين • ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن • إصابات العمل • التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي • عمل المرأة وظروفها الخاصة • المهاجرون وتشغيل غير القانونيين • عمل المعوقين
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	• مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك • مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف • مراعاة حقوق الإنسان
	الأعراف القيم الاجتماعية	• احترام العادات والتقاليد • مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية
الخير	نوعية الحياة	• نوع التغذية، الملابس، الخدمات، النقل العام، الذوق العام

المصدر: طاهر محسن وصالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية ، دار وائل ، الأردن، 2005، ص 82.

ثالثا: واقع المسؤولية الاجتماعية بالجزائر:

3-1- مبادرات الجزائر الرسمية في تبني المسؤولية الاجتماعية:

لقد صدقت الجزائر على الاتفاقيات الدولية الرئيسية السارية بشأن القضايا التي ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وعددها ثمانية (08) اتفاقيات ، وتتعلق أساسا بظروف العمل وهي موضحة كما يلي:

- اتفاقية العمل الإجباري والقصري (رقم 29)
- اتفاقية الحرية النقابية وحماية الحق النقابي (رقم 87)
- اتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم 98)
- اتفاقية المساواة في الأجور (رقم 100)
- اتفاقية إلغاء العمل الجبري (رقم 105)
- اتفاقية التمييز (في التوظيف والمهنة) (رقم 111)
- الحد الأدنى لسن الزواج (رقم 138) (الحد الأدنى للسن: 16 سنة)
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم 182)

هذا بالإضافة للتشريعات المتعلقة بالبيئة والاستدامة وحقوق الانسان ووضع المرأة، والتي تتوافق مع الاتفاقيات الدولية.

3-2- المسؤولية الاجتماعية للشركات

لا تزال الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية في الجزائر؛ تقتصر على العرض النظري للمفاهيم، نظرا لقلّة المعلومات عن نشاطات المؤسسات الجزائرية عموما، وفي جانب النشاط الاجتماعي على الخصوص، فماعداء الإشارة لحالات قليلة في تلك الأبحاث كشركة سوناطراك وشركات الاتصال، إلا أن الواقع الجزائري للمسؤولية الاجتماعية؛ يحتاج لوفرة إحصائية تفوق ربما قدرات جهة بحثية واحدة، وتخلص كل الدراسات التي اطلعنا عليها على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات الجزائرية لا تزال في تطبيقاتها؛ بعيدة كل البعد عن المكانة التي وصلتها نظيراتها في الكثير من الدول الخرى⁸.

3-2-1 برنامج (RS MENA)⁹ (2012 - 2014):

بمبادرة من المعهد الوطني للتقييس (IANOR) ولتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا وتونس)، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) والوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)؛ تم إطلاق برنامج (RS MENA) للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو برنامج التدريب على الأعمال التجارية وبناء القدرات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. واستنادا إلى مبادئ منظمة التقييس للمعيار (ISO 26000)، فإن الهدف من هذه المبادرة هو تحسين إعداد التقارير والأداء المجتمعي للشركات. وفي الجزائر؛ يعد معهد التقييس (IANOR) منسق هذه المبادرة، وقد تم مرافقة المؤسسات حسب سنة الانخراط في مسار العملية وهي موضحة في الجدول 03 :

⁸ أنظر بعض الدراسات السابقة التي ذكرناها في مقدمة المقال.

⁹ ISO 26000 en Algérie : quatre entreprises retenues par l'IANOR , <https://www.agenceecofin.com/certification/1302-3371-iso-26000-en-algerie-quatre-entreprises-retenues-par-l-ianor> 01/05/2017

جدول رقم 03: المؤسسات المنخرطة في برنامج الايزو 26000

المؤسسات المنظمة في سنة 2011	المؤسسات المنظمة في سنة 2012
- المؤسسة الخاصة: NCA Rouïba - المخبر العمومي CETIM ببيومرداس	- المؤسسة العمومية لخطوط الانابيب ENAC - الشركة الخاصة CONDOR- BBA - الشركة الخاصة أكياس التغليف (SASACE) - الشركة الخاصة مجمع ETRHB.
المؤسسات المنظمة في سنة 2013	المؤسسات المنظمة في سنة 2014
- مجمع صيدال - المؤسسة العمومية SEAAL - المؤسسة العمومية COSIDER - ALREM - المؤسسة العمومية SOCOTHYD - المؤسسة العمومية CTTT – ALGER - المدرسة العليا للمنجمت: ENSM - المؤسسة العمومية الروبية Hydro Aménagement	- مؤسسة: MILTICATERING - مؤسسة: AMIMER ENERGIE - مؤسسة ORIFLAME - مؤسسة NAFTAL/ branche carburant

المصدر: المعهد الوطني للتقييس، 2017

وتم مرافقة هذه المؤسسات لمدة ثلاث سنوات لتنفيذ نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات وفقا للتوصيات ولمعايير (ISO 26000)، كما كانت معايير الاختيار تتعلق بالقضايا البيئية، والعلاقات مع الموظفين والوعي الوطني والدولي، والجزء الثاني من دعم المنظمة هو التدريب وبناء القدرات، بعد تشكيل 24 خبيرا وطنيا من 7 بلدان في منطقة الشرق الأوسط، وأربعة خبراء وطنيين آخرين لكل دول المشروع، حيث تستفيد في الاول من التدريب على الايزو 26000 والدعم من أجل تنفيذ إرادة القياسية.

فبرنامج (RS MENA) هو مشروع لتشجيع اعتماد واستخدام الأيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- أهداف الانخراط في برنامج RS MENA يمكن تحديدها وفقا لمعهد التقييس فيما يلي:**
- التسجيل في نهج إقليمي معتمد عالميا؛
 - تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بما يتفق مع نهج التنمية المستدامة؛
 - توقع التطبيق المستقبلي لإطار مرجعي دولي.

2-2-3 نتائج برنامج RS MENA بالنسبة لبعض المؤسسات الجزائرية:

ساهم البرنامج في تحقيق العديد من المزايا للمؤسسات المنخرطة وعددها ثلاثة مؤسسات وهي موضحة في ما يلي:

- المؤسسة العمومية: المراقبة التقنية للأشغال العمومية (CTTP):

وفقا لبيانات هذه المؤسسة فقد صرحت باستفادتها من المزايا التالية بعد انخراطها في مسار الايزو 26000:

- تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة، تحسين رضا العملاء، تحسين التزام الموظفين وتحفيزهم، خفض انبعاثات الكربون والحد من استهلاك المياه والطاقة واستخدام الورق.
- **مجمع روية (NCA ROUIBA)** وفقا لبيانات هذه المؤسسة فقد صرحت باستفادتها من المزايا التالية بعد انخراطها في مسار الايزو 26000:
- تحسين التزام الموظفين وتحفيزهم؛
- برنامج فعال لإدارة النفايات من خلال الفرز وإعادة التدوير والانتعاش؛

- الحد من انبعاثات غازات الدفيئة؛
- انخفاض استهلاك المياه والتلوث؛
- تحسين المشاركة مع المجتمع المحلي من خلال التبرعات، ورعاية الجمعيات الخيرية؛
- نشر تقرير عن التنمية المستدامة وفقا للمعايير العالمية مبادرة إعداد التقارير (GRI).
- الشركة الخاصة أكياس التغليف (SASACE): وفقا لبيانات هذه المؤسسة فقد صرحت باستفادتها من المزايا التالية بعد انخراطها في مسار الأيزو 26000:
- التقدم في تطوير منتجات التعبئة والتغليف القابلة للتحلل (polyéthylène)؛
- تحسين العلاقات مع الموظفين وأصحاب المصلحة؛
- تحسين سمعة الشركة؛
- زيادة الميزة التنافسية؛
- دعم المبادرات المجتمعية مثل محو الأمية لدى العمال وأسرهم، وإمكانية توظيف الشباب.

3-2-3- اتفاقية بين معهد التقييس الوطني مع وحدة (3PA) للاتحاد الأوروبي 2017:

هو برنامج تكويني يمتد لمدة 18 شهرا إلى غاية صيف 2018، ويهدف البرنامج لدعم 12 مؤسسة بين عامة وخاصة بالإضافة لثلاث جماعات محلية، ممثلة في بلديات (المحمدية والمدنية من العاصمة، وواد تليلات من ولاية وهران)، كما أن البرنامج سيتوسع ليشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبلا، ويشمل أيضا تكوين خاص لعشرة خبراء في الميدان¹⁰.

الخلاصة:

إن أوضاع الاقتصاد الوطني والتغيرات الراهنة التي يمر بها، هي مبررات ودوافع ملحة للعمل الجاد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فللجزائر أهداف منشودة لأفاق 2030 في مجال تهيئة الأقاليم والقطاعات المرتبطة به، فقد أدرجت الجزائر في برامجها أبعاد التنمية المستدامة كغيرها من دول العالم، حيث يركز هذا التوجه الجديد على التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وهو ما يتطابق مع خطة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف السبعة عشرة، خلال الفترة 2016 إلى 2030، كما تواجه الجزائر كباقي دول القارة ودول العالم عموما، مجموعة من المشاكل البيئية دفعتها للسير في طريق التنمية الذي رسمته ووضعت أبعاده هيئة الأمم المتحدة، من أجل إشباع رغبات وحاجيات الحاضر واستدامة الموارد من أجل ضمان حق الأجيال المستقبلية في تحقيق حاجياتها.

وبالنسبة للمسؤولية الاجتماعية للشركات فيمكن القول بناء على الدراسات النظرية والتطبيقية التي اطلعنا عليها، أو من خلال هذا المقال أن الجهود لا تزال غير كافية لترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية لدى مسؤولي الشركات وحتى لدى السلطات المختصة في البلاد، ويجب أن تدرك الشركات أن الانفتاح على الأفكار الجديدة فيما يخص تبني الخيار الاجتماعي هو في صالحها أولا وأخيرا وسيخدم مصالحها، وبضمن حفظ حقوق الأطراف ذات المصلحة والمتعاملين مع المؤسسة.

أهم التوصيات :

من بين التوصيات التي نستشفها من هذه الورقة البحثية؛ هو ضرورة انخراط المؤسسات الجزائرية في مسار الاستدامة وتبني المسؤولية الاجتماعية، ومراعاتها لمجالات النشاط التي تخضع لمقاييس (الأيزو 26000) والمتمثلة في حوكمة المنظمات وتبني مبادئ حقوق الإنسان وحماية حقوق العمال والبيئة والعدالة في ممارسة التشغيل وقضايا المستهلكين، والمشاركة والتنمية المجتمعية، وذلك لكون الانفتاح على رغبات المجتمع هو في حد ذاته ميزة تنافسية يجب استغلالها من قبل كل المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة لتعظيم مكاسبها ومنافعها.

قائمة المراجع والاحالات:

- 1- اسيا قاسيمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، الملتقى الدولي (السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي)، باجة (تونس) ، أفريل 2012.
- 2 -باتر محمد علي وردم ، مرصد البيئة الأردنية ،2006 مقال على الرابط:
<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112> ,
5/10/2017
- 3- <http://iso26000.info>, 05/10/2017
- 4- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
- 5 - سفيان الإرحيم، المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية المجتمعية "ISO 26000" «نحو تقارير مسؤولية مجتمعية أكثر فاعلية»، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي، مقال على الرابط:
<http://www.iktissadevents.com/files/media/speeches/CSRF2013-s4-sufian-Irhayim.ppt> ,
10/10/2017
- 6- مقدم وهيبة و بكار بشير، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية.
2017/10/3
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/154/7/1/6779>
- 7 - المنظمة العالمية للتقييس، ISO : 26000، دليل ارشادي الترجمة الرسمية 2010 ، ص10
- 8- أنظر بعض الدراسات السابقة التي ذكرناها في مقدمة المقال.
- 9 -ISO 26000 en Algérie : quatre entreprises retenues par l'IANOR :
<https://www.agenceecofin.com/certification/1302-3371-iso-26000-en-algerie-quatre-entreprises-retenues-par-l-ianor> 01/05/2017
- 10- Séminaire National de lancement de l'implémentation de la norme NA / ISO 26000;
<http://www.p3a-algerie.org/seminaire-national-de-lancement-de-limplementation-de-norme-na-iso-26000> ; 12/01/2017